الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 5027 | الإثنين | 9 جمادى الأولى 1446 هـ | 11 نوفمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

من خلال فتح آفاق أرحب أمام رجال الأعمال والشركات الكويتية والإماراتية

اقتصاديون: زيارة سمو الشيخ محمد بن زايد ستنعكس إيجابيا على الاستثمارات في البلدين

العلي: السوق الإماراتي يشهد تقدما ملموسا وتنوعا اقتصاديا ونموا للقطاعات غير النفطية

التبادل التجاري بين البلدين بلغ مستوى قياسيا جديدا ناهز 13 مليار دولار العام الماضي

أكد قياديون في القطاع الاقتصادي الكويتي أهمية الزيارة التي يقوم بها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى الكويت أمس الأحد لاسيما لناحية فتح آفاق أرحب أمام رجال الأعمال والشركات الكويتية والإماراتية لبناء شراكات ومشاريع عملاقة تنعكس على البلدين الشقيقين خصوصا وعلى مجلس التعاون الخليجي عموما.

وأجمع هؤلاء الاقتصاديون على المجالات الاقتصادية والتنموية والاستثمارية الواعدة جدا في كلا البلدين الشقيقين وإمكاناتهما الكبيرة اقتصاديا وبشريا التي من شأنها الدفع بالتنمية بينهما قدما إلى الأمام سواء على المستوى الثنائي أو الخليجي لافتين إلى التزام القطاع الاقتصادي بدوره الوطني والخليجي في المساهمة الفعالة بمشاريع التنمية الكبرى في كل من البلدين الشقيقين.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار الدكتور يوسف العلي إن العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين متشعبة ومتطورة تاريخيا وتتضمن محطات تعاون إستراتيجية بارزة في جميع المجالات السياسية والدبلوماسية والتجارية والثقافية والتعليمية.

وأضاف العلي أن زيارة الشيخ محمد بن زايد إلى الكويت تدخل ضمن جهود تنمية العلاقات الأخوية وفتح آفاق أوسع لتطوير التعاون الإستراتيجي بين البلدين مؤكدا في الوقت نفسه أهمية دور القياديين الاقتصاديين في القطاع الخاص بتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة التعاون على كل الصعد لما فيه مصلحة البلدين ومنطقة الخليج ككل.

وذكر أن هناك آلاف الشركات الكويتية العاملة في السوق الإماراتي الذي يشهد تقدما ملموسا وتنوعا اقتصاديا ونموا للقطاعات غير النفطية في البلد الشقيق وفي موازاة ذلك أبدت شركات إماراتية كبرى اهتماما ملموسا بالتوسع في السوق الكويتي والمشاركة بتنفيذ خطة التنمية.

وأوضح أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ مستوى قياسيا جديدا ناهز 13 مليار دولار العام الماضي وقرابة 4ر3 مليار دولار خلال الربع الأول من العام الحالي ما يؤكد قوة ومتانة العلاقة الاقتصادية بين البلدين والمدعومة بتفعيل اتفاقيات إستراتيجية عدة جمركيا وضريبيا.

ولفت العلي إلى أن زيارة الشيخ محمد بن زايد إلى الكويت تقود إلى فتح آفاق اقتصادية لرجال الأعمال في البلدين تماشيا مع سياسة ترسيخ العلاقات المتبعة اقتصاديا والمضي بها قدما إلى الأمام سواء على المستوى الثنائي أو من خلال مسيرة مجلس التعاون.

من جهته رحب رئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حمد المرزوق بزيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات الشقيقة "لأهله وإخوانه في بلده الثاني الكويت" في تأكيد على الترابط والمحبة اللذين يجمعان البلدين الشقيقين.

وأكد المرزوق أن هذه الزيارة تمثل إضافة مهمة في مسيرة العلاقات الكويتية -الإماراتية معربا عن تفاؤله بمواصلة تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين بدعم ورعاية سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه الذي استطاع بحكمته وخبرته الواسعة أن يزيد من أواصر الترابط بين الكويت وجيرانها.

وأشاد بالعلاقات الوثيقة التاريخية والاجتماعية التي تجمع الكويت والإمارات التي تعتبر نموذجا متميزا لعلاقة يسودها التعاون والود بين بلدين شقيقين.

وأكد أن مجموعة (بيتك) بما تمتلكه من حضور قوي بحكم الملاءة الكبيرة والانتشار الواسع على صعيد الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وباعتبارها الشريك الإستراتيجي الأول في تمويل كل المشاريع التنموية الحيوية تضطلع بدورها الوطني والتنموي وتواصل جهودها في تمويل المشروعات التنموية الكبرى الكويتية - الإماراتية ودعمها لتصبح نموذجا لنجاح التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص على مستوى منطقة الخليج العربي.

وأشار إلى التعاون المثمر الذي يجمع (بيتك) مع المؤسسات المالية في الإمارات وتنفيذ العديد من الصفقات منها قيام شركة (بيتك كابيتال) الذراع الاستثمارية للمجموعة بترتيب عمليتي اصدار صكوك بقيمة 6ر1 مليار دولار لمصلحة بنك أبوظبي الأول وبنك دبي الإسلامي مع مجموعة من البنوك الإقليمية والعالمية.

وأضاف المرزوق أن البنك الأهلي المتحد البحريني التابع لمجموعة (بيتك) أتم منذ أيام قليلة صفقة تمويلية كبرى بقيمة 800 مليون دولار أمريكي بالتعاون مع بنك أبو ظبي الأول بصفته المنسق الحصري للاستدامة في الصفقة ووكيل الاستثمار والمنظم الرئيسي الأول علاوة على مشاركة بنك أبو ظبي التجاري ومصرف أبو ظبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وبنك الإمارات دبي الوطني ومصرف الشارقة الإسلامي كمنظمين رئيسيين مفوضين.

وذكر أن شركة (بيتك كابيتال) نجحت في ترتيب إصداري صكوك لمصلحة بنك دبي الإسلامي بقيمة 750 مليون دولار فيما نجح (بيتك) في وقت سابق بالمشاركة مع (جي بي كابيتال) كمستشارين ماليين في هيكلة صفقة تمويل إجارة بقيمة 500 مليون دولار إلى هيئة كهرباء ومياه الشارقة في حرص من (بيتك) على المساهمة في تمويل مشروعات البنية التحية في الإمارات الشقيقة حيث وفر البنك التمويل اللازم لمشاريع البنية التحية في الإمارات.

وأكد المرزوق أن (بيتك) على أتم الاستعداد لتقديم كل أشكال الدعم للمساهمة في تعزيز أواصر التعاون بين القطاع الخاص الكويتي ونظيره الإماراتي في ظل عقود من الشراكة والتكامل الاقتصادي تجمع البلدين منوها بمشاركة (بيتك) في ملتقى الشركات الإماراتية بتنظيم من سفارة الإمارات في الكويت أخيرا.

وأضاف المرزوق "بوجه عام هناك آفاق رحبة جدا للمزيد من التعاون الاقتصادي بين دولتي الكويت والإمارات خصوصا أن "الكويت لديها رؤية للتنمية الاقتصادية 2035 التي تعمل على تنشيط وتسهيل الاستثمار وتحقيق نهضة تنموية كبيرة يقودها القطاع الخاص".

وذكر أن القطاع الخاص سواء الكويتي و الإماراتي أمامه مسؤولية كبيرة وعليه القيام بدور محوري وقوي في تعميق العلاقات بين هذا القطاع في كلا البلدين وفتح المجالات أمام الشركات والمؤسسات الكويتية والإماراتية للتعاون في مشروعات مشتركة تفيد في تحقيق تنمية شاملة تصب في مصلحة البلدين.من ناحيته قال الرئيس التنفيذي لشركة (المباني) وليد الشريعان إن زيارة رئيس دولة الإمارات الشقيقة سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى دولة الكويت "هي زيارة أخوية لأخيه حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح فالكويت هي بيت ومكان سموه".

وأضاف الشريعان أن الشعب الإماراتي عزيز، تربطنا به علاقة قوية ووطيدة ومواقف طيبة عديدة لا تحصى كما أن دولة الإمارات جبارة بتطوراتها وسباقة في مجال المشروعات الرائدة والتطوير العقاري وتعتبر مصدر فخر لنا وللخليج دائما ومثالا لتبادل الخبرات".

المرزوق: مجموعة "بيتك" تواصل جهودها في تمويل المشروعات التنموية الكبرى الكويتية - الإماراتية

اقتصاديون يشيدون بزيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

"بيتك كابيتال" رتبت عمليتي إصدار صكوك بـ 1.6 مليار دولار لبنكي "أبوظبي الأول" و"دبي الإسلامي"

الشريعان: الإمارات تعتبر مصدر فخر لنا وللخليج دائما ومثالا لتبادل الخبرات

تقدمها بعض أحكام التنفيذ الجبري على الأوراق المالية

"أسواق المال" تُصدر 3 قرارات بشأن تعديلات جديدة

أصدرت هيئة أسواق المال، 3 قرارات بشأن تعديلات جديدة، تقدمها بعض أحكام التنفيذ الجبري على الأوراق المالية، وتعديل بعض أحكام الكتابين الرابع والثامن من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، وآخر بشأن تعديل بنود من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وجاء القرار الأول رقم (150) لسنة 2024؛ ليتم تعديل الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

تم تعديل المادة 1-10 من الفصل العاشر لتصبح دون الإخلال بأحكام المادة (10-1-1)؛ لا يجوز الحجز على أموال المصدر استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد حملة الأوراق المالية.

ويجوز حجز الأوراق المالية المملوكة للمدين وأرباحها، ويجري بيع الأوراق المالية أو استردادها حتى ولو لم يقدم الدائن الحاجز أصل الإيصال الخاص بإيداعها.

وتم تعديل المادة 1-1-10 من الفصل ذاته لتصبح إذا تلقت الجهة المحجوز لديها إخطاراً بالحجز على ورقة مالية وفاء لدين على البائع - خلال فترة التسوية، فيقع الحجز على المقابل النقدي للورقة المالية.

وإذا تلقت الجهة المحجوز لديها إخطاراً بالحجز على المقابل النقدي لورقة مالية - وفاء لدين على المشتري خلال فترة التسوية، فيقع الحجز على الورقة المالية محل الصفقة بعد تسجيلها باسم المشتري.

وجاء تعديل المادة 3-10 إذا وقع الحجز على أوراق مالية أو على الأرباح أو العوائد أو الحقوق الناشئة عنها بموجب سندي تنفيذي، وكانت بيانات المحجوز عليه بالسند الموقع بموجبه الحجز مطابقة لبياناته المدونة بسجل حملة الأوراق المالية لدى وكالة المقاصة وكان الحاجز بنكاً محلياً أو مؤسسة مالية كويتية.

وتابع بأنه في هذه الحالة - وبناءً على طلب يقدم من الدائن الحاجز لإدارة - التنفيذ - يستمر التنفيذ حتى وإن قدمت إشكالات تنفيذ وقتية، ويكون التنفيذ في هذه الحالة على مسؤولية الدائن الحاجز طالب الاستمرار في التنفيذ.

وتم تعديل المادة 9-10 لتصبح إذا كانت الأوراق المالية أو المحافظ الاستثمارية المحجوز عليها مرهونة أو مرتباً عليها حق امتياز فإنه يتعين على المحجوز لديه - وكالة المقاصة أو مدير محفظة الاستثمار الأحوال - بحسب إخطار الدائنين أصحاب الحقوق المقيدة بتوقيع الحجز، ويعتبر هؤلاء الدائنون بمجرد إخطارهم طرفاً في الإجراءات كحاجزين بقوة القانون.

وجاء تعديل المادة 10-10 ليتم الحجز على الأوراق المالية المقيدة باسم المدين بطريق حجز ما للمدين لدى الغير ويؤشر بهذا الحجز بسجل تلك الأوراق المالية لدى الشركة المصدرة ما لها أو وكالة المقاصة التي تحفظ هذا السجل ويتم الحجز على المحافظ الاستثمارية بطريق حجز ما للمدين لدى الغير ويؤشر بهذا الحجز لدى مدير تلك المحافظ الاستثمارية.

وتابع بأنه في جميع الأحوال تلتزم الجهة المحجوز لديها بإجراء التعديلات اللازمة على سجل المساهمين أو سجلات المحفظة الاستثمارية وفقاً لما تسفر عنه إجراءات البيع.

وتم تعديل المادة 20-10 لتباع الأوراق المالية والأرباح والعوائد والحقوق المستحقة في ذمة المصدرين والملتزمين في وكالة المقاصة وغيرها؛ مما نص عليه في المواد السابقة في هذا الفصل بواسطة وسيط تعينه البورصة أو مدير محفظة استثمارية إذا كانت أسهم المحفظة خارج دولة الكويت وفقاً لقواعد التنفيذ على الأوراق المالية الواردة في قواعد البورصة.

وتبين في قرارها ما إذا كان البيع سيتم من خلال أنظمة تداول الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة أو من خلال مزايدة أو بأي وسيلة أخرى تراها البورصة ملائمة.

وتم تعديل المادة 21-10 ليتم الإعلان عن بيع الأوراق المالية من خلال البورصة بالوسيلة المقررة بقواعدها حتى لو كانت هذه الأوراق المالية غير مدرجة أو موقوفة عن التداول في البورصة.

وتابعت الهيئة بأنه تم حذف المادة رقم 22-10، وتعديل المادة 22-10 ليصبح على القائم بالبيع إتمام عملية بيع الأوراق المالية محل التنفيذ بإحدى الوسائل المبينة بقواعد البورصة وبحسب الأحوال.

وتم تعديل المادة 23-10 لتصبح على القائم بالبيع مراعاة ما تفرضه قواعد البورصة وأصول المهنة عند قيامه ببيع الأوراق المالية محل التنفيذ.

وجاء تعديل المادة رقم 10 24 لتعد الأحكام السابقة الواردة في المواد من (10 - 20) حتى (10 - 23) الخاصة بالبيع وتوزيع حصيلة التنفيذ قواعد عامة للتنفيذ الجبري على الأوراق المالية.

وتتولى البورصة تطبيق أحكام قواعد التنفيذ على الأوراق المالية الواردة في قواعدها، وما يترتب على ذلك من آثار.

وتعديل المادة رقم 10 25- لتسري أحكام الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الفصل أو في قواعد البورصة.

وجاء القرار رقم 151 بشأن تعديل بعض أحكام الكتابين الرابع والثامن من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة ليتم تعديل المادة 2-4-2 في الكتاب الرابع ليحظر على وكالة المقاصة الإدلاء بأي معلومات سرية عن الخدمات التي تقدمها إلا إلى صاحب الحساب أو من يفوضه بشأن المعلومات المتوافرة عن حسابه.

وتعديل المادة 2-3 من الكتاب الثامن ليدخل في حالات تعارض المصالح - على سبيل المثال لا الحصر - الحالات التالية: أن يقوم الشخص المرخص له دون مقتضى - بتفضيل الأوراق المالية الصادرة عنه أو الأوراق المالية التي تصدرها الشركة الأم أو الشركات التابعة له على الأوراق المالية الأخرى المدرجة بالبورصة.

وتابع بأنه في جميع الأحوال يجب الحصول على موافقة العميل قبل الدخول في صفقة تتعلق بتلك الأوراق المالية.

أرباح "تحصيلات" ترتفع 155 في المئة خلال الربع الثالث

أظهرت القوائم المالية ارتفاع أرباح شركة تصنيف وتحصيل الأموال "تحصيلات" خلال الربع الثالث من 2024، بنسبة 155.35 % على أساس سنوي.

وحسب بيان للبورصة أمس الأحد، حققت "تحصيلات" أرباح في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 سبتمبر الماضي بقيمة 42.43 ألف دينار، مقابل 16.61 ألف دينار أرباح الربع الثالث من عام 2023.

وعلى مستوى التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بلغت خسائر الشركة 107.42 ألف دينار، مقارنة بـ83.64 ألف دينار خسائر الفترة نفسها من العام السابق، بارتفاع 28.42 %.

وعزا البيان النتائج المالية المحققة إلى انخفاض الإيرادات وعدم قدرتها على تغطية مصروفات الشركة.

ارتفعت خسائر شركة تصنيف وتحصيل الأموال "تحصيلات" في الربع الثاني من 2024 بنحو 110.17 % على أساس سنوي، عند 117.53 ألف دينار، مقابل 55.92 ألف دينار خسائر الربع الثاني من 2023.

أرباح "الغانم" الفصلية ترتفع إلى 7.23 ملايين دينار

ارتفعت أرباح شركة أولاد علي الغانم للسيارات خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 3.80 % سنوياً، وذلك وفق بيان للبورصة أمس الأحد.

سجلت "الغانم" ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 سبتمبر الماضي بقيمة 7.23 مليون دينار، مقارنة بـ7.51 مليون دينار ربح الربع الثالث من عام 2023.وحققت الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ربحاً بقيمة 21.49 مليون دينار، بارتفاع 2.66 % عن مستواه في الفترة نفسها من العام المنصرم البالغ 20.93 مليون دينار.